ISSN 2335-1160 EISSN2602-5175

مجلة المداد

اعتراضات ابن هشام على ابن مالك في العطف

IbnHisham's objections to Malik's son in kindness

د.زينب سالم مصطفى أحمد[1] جامعة كردفان كلية التربية السودان

د.يوسف علي محمد علي جامعة كردفان كلية التربية السودان *،

تاريخ الإرسال :2022-02-02 تاريخ القبول : 2022-06-18 تاريخ النشر : 2022-07-21

ملخص تَناوَلَت هذه الدِّراسَةُ اعتراضات ابن هشامٍ على ابن مالك في الفَرقِ بينَ عَطفِ البَيَانِ و البَدَلِ؛حيث اعتمد ابن مالك في رأيِهِ عَلَى رَأي الجُمْهور بَينما انفرَدَ ابنُ هشامٍ بتأييد رَأي الأخفشِ، واتَّبَعَت الدرا سَةُ المنهجَ الاستقرائي و التَّحليليّوتَوَصَّلَت إلى النَّتائجِ الآتيَةِ :

1. كُلٌّ من ابنِ هشَامٍ والأشمُونيّ يعارضُ ابنَ مالكٍ في الفَرقِ بَينَ عَطفِ البَيَانِ والبَدَلِ .

2. اعتَمَدَ ابنُ مالكٍ في رأيِهِ عَلَى رَأي جُمهُور النُّحَاةِ، و عَلَى قراءةِ يعقوب . مع صحَّتِها . وهو ليسَ من القُرَّاءِ المُتَوَاترَة قرَاءتُهم .

3. خالفَ ابنُ مالكٍ سيبويهِ في بَعضِ المَسَائلِ.

4. وافَقَ ابنُ مالكٍ رَأيَ الزَّجَّاجِ في إعرابِ الآيةِ . موضع الخلاف . عَلَى البَدَلِ

الكلمات المفتاحية: ابن هشام؛ إعراب؛ بدل؛ سيبويه؛ اعتراض.

Abstract: This study dealt with ibnHisham's objections to Ibn Malik in the difference between the kindness of the statement and the allowance, where Ibn Malik relied in his opinion on the opinion of the public while IbnHisham singled out to support the opinion of the brother, and followed the inductive and analytical approach and reached the following results:

1. Both IbnHisham and Ashmouni oppose Ibn Malik in the difference between the kindness of the statement and the allowance.

2 Ibn Malik relied in his opinion on the opinion of the audience of the sculptor, and on reading Jacob with its validity and he is not one of the frequent readers to read them.

3. Malik Sibweh's son disagreed in some matters.

4 Ibn Malik agreed to the opinion of the glass in expressing the disputed verse on the allowance

Keywords: keyword; keyword; keyword; keyword; keywords. (do not exceed 6 keywords)

*zsalim026@yahoo.com yousifali40@yahoo.com

1- مقدمة

العَطفُ و البَدَلُ من تَوَابعِ الأسمَاءِ، و يَتَشَابهَانِ كتَشَابُهِ الأسماءِ في كثيرٍ من الأُمُور ، ولهذا وَرَدَت آراءُ النُّحَاةِ عَلَى كَفَّتَي نَقِيضٍ منهُما. فلابنِ هشَامٍ . وهوَ أحَدُ شُرَّاحِ ألفيةِ ابنِ مالكٍ . رَأيٌ يُخَالفُ فيهِ ابنَ مالكٍ الذي اعتمَدَ في رَأيِهِ عَلَى إحدَى القراءآتِ القُرآنيَّةِ الصَّحيحَةِ المُتَداوَلَةِ بَينَ قُرَّاءِ الذِّكرِ الحَكيمِ، بينما أخَذَ ابنُ هشَامٍ برَأيٍ فَردٍ من نُحَاةِ الكُوفةِ وهو الأخفَشُ . وَ تُعدُّ ألفيَّةُ ابنِ مالكٍ من المُؤلَّفاتِ النَّحويَّةِ الأساسيّةِ مُنْذُ وُجُودِها إلى هذا العَصر ، وَقَد تَنَاوَلَها جَمْعٌ غفيرٌ . و حَقَّ لهَا ذلكَ . من العُلَمَاء بالشَّرحِ و التَّعليقِ و التَّذييلِ و تَوضيحِ الشَّوَاهد النَّحويَّةِ، و تَبيين البصريّ و الكُوفي من الآراءِ.و من شُرَّاحِ هذه الألفية الإمامُ جَمَال الدّين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري في كتابه " شَرح أوضَح المسالك إلى ألفية ابن مالك " وله العديدُ من المآخذ و الاعتراضاتِ المُدَوَّنَةِ عَلَى آراءِ ابنِ مالك ، ولا غَرْوَ و لا عَجَبَ في ذلك ؛فَسَاحَةُ العلمِ تُعمّرُ بالاجتهَادِ و الفَهمِ و قَرعِ الحُجَّةِ بالحُجَّةِ، فابنُ هشامٍ أحَدُ أعمدَةِ المدرسَةِ المِصريَّةِ التي ارتكَزَتْ في دراساتها عَلَى أسُسِ مدرسَةِ ابن مالك مع تَفَرّدِ نُحاتِها بالاجتهادِ في جَمْعِ المَسَائلِ النَّحويَّةِ و البَحثِ في الجُمَلِ و التَّراكيبِ و الاهتمام بالتَّفسير النَّحْويّ .

مشكلة البحث:

تَكْمُنُ مُشكلَةُ البَحثِ في مُنَاقَشَةِ اعتراضاتِ ابن هشامٍ الأنصاري عَلَى ابن مالكٍ في بابِ العَطفِ.

أهدَافُ البَحثِ:

إعطاءُ مُوجَزٍ عن العَطفِ لُغَةً و اصطلاحا.

تَوضيحُ الفَرقِ بينَ العَطفِ و البَدَلِ.

تَوضيح اعتراضاتِ ابن هشامٍ عَلَى ابن مالكٍ.

خُطَّةُ البحث:

تَمَّ تقسيمُ البَحثِ إلى ثَلاثَةِ مَحاور،الأولُ منها تَنَاولَ الحَديثَ عن مَفهُومِ العَطفِ بينَ اللُّغَويين و النَّحويين،والثَّاني عَرضَ للحديثِ عن الفرقِ بينَ العَطف و البَدَلِ،و الثَّالث حَمَلَتْ صَفَحاتُهُ اعترضَاتِ ابنِ هشامٍ عَلَى ابنِ مالكٍ حول جواز العطف على أكثر من عاملين و عدمه ، و تلا ذلكَ خاتمةٌ تَلَتْها المَصادرُ و المَرَاجعُ.

1.1- المحورُ الأوَّلُ: العَطفُ بين اللُّغَويينَ و النُّحَاةِ

العَطفُ لُغَةً : العَطفُ في اللُّغَةِ يَعني الرُّجُوع ، يُقالُ : عَطَفْتُ عَلَى فُلانٍ: أي رَجَعْتُ عليه ، أو مالَ عَلَيهِ و اشفَقَ (الفيروز آبادي، 1997م ، ، مادة (ع ط ف)
قال الشَّاعرُ (المصدر السابق) :

عَطَفْتُ عَلَيكَ المُهْرَ حَتّى تَفَرَّجَتْ وَ ملَّتْ من الطَّعنِ الدّراك الرَّوَاجِبُ

أي : رَجَعْتُ.

العَطفُ اصطلاحاً : العَطفُ في الاصطلاح هو رَدُّ آخرِ الكَلام إلى أوَّلِهِ حَتَّى يَصيرَ في مثلِ حالِهِ من الإعرابِ نحو : قامَ زَيدٌ و عَمْرٌو ، و رَأيتُ زَيداً و عَمْراً (الهرميّ 2005م ،ص985). و يَنْقَسمُ العَطفُ إلى عَطفِ بَيَانٍ و عَطْفِ نَسَقٍ ،قالَ ابنُ جنّي : عَطْفُ البَيَانِ هُوَ أن تُقيمَ الأسماءَ الصَّريحَةَ غَيرَ المأخُوذَةِ من الفِعلِ مَقامَ الأوصَافِ المأخُوذَةِ من الفعلِ نحو : قامَ أخوكَ مُحَمَّدٌ ، ونحو : قامَ أخوكَ الظَّريفُ ، وَ كذَلك : رَأيتُ أخاكَ مُحَمَّداً ، ومَرَرْتُ بأخيكَ مُحَمَّدٍ (ابن جنّيّ ب ت، ص149).وقالَ سيبويهِ في عَطْفِ البَيَان :يُكَرَّرُ الاسمُ وَيَكونُ الأوَّلُ بمنزلَةِ الآخر وَ ذلكَ في قولِكَ: يا زَيدُ زَيدَ عَمْرٍو ، ويا زَيدُ زَيدَ أخينا .زَعَمَ الخليلُ و يُونسُ أنّ هذا كُلَّهُ سَوَاءٌ وهيَ لُغَةٌ للعَربِ جيّدةٌ قال الشَّاعرُ (ابن يعيش ب ت،ص10) :

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبالَكُمُ

وقال بَعضُ وَلدِ جَريرٍ : يا زَيدُ زَيدَ اليَعْمُلاتِ الذُّبَّلِ(ابن يعيش ب ت،ص 11.10)

وذلك لأنَّهُم إذَا لم يُكَرِّرُوا الاسمَ كانَ الأوَّلُ نَصباً ، فَلَمَّا كَرّرُوا الاسمَ توكيداً تَرَكُوا الأوَّلَ عَلَى الذي كان يكونُ عَلَيهِ، وقد يُشبّهُونَ الشَّيءَ بالشَّيءِ وليسَ مثله في جميع أحوالِهِ قال المرَّارُ الأسدي(البغدادي ب ت،ص193)،و(ابن عقيل،ص101):

أنا ابنُ التَّاركِ البَكريّ بِشرٍ عَلَيهِ الطَّيرُ تَرقُبُهُ وُقُوعا

أجرَى بشراً مَجرَى المَجرُور ؛ لأنّهُ جَعَلَهُ بمنزلَةِ ما يُكَفُّ عَنهُ التَّنوينُ (سيبويه ب ت،ص277) فَمَذهبُ سيبويه في :يازيدُ زيدَ عَمرٍو، أنَّ زيداً الأوَّلَ هو المُضَافُ إلى عَمْرٍو، والثَّاني تَوكيدٌ للأوَّلِ و تكرَارٌ لَهُ. ويختَلفُ رَأيُ المُبرّد عَنْ رَأيِ سيبويهِ في : يا زَيدُ زَيدَعَمْرٍو ؛حيث يَرَى أنّ الأوَّلَ مُضافٌ إلى اسمٍ مَحذُوفٍ

و الثَّاني مُضَافٌ إلى الاسمِ الظَّاهرِ المَذكُورِ ، وتَقديرُهُ: يا زَيدَعَمْرِو زيدَ عَمْرِو ، وَحَذَفَ "عَمْرو" الأوَّل للاكتفَاءِ بالثَّاني، فالأجوَدُ أنْ تَقُولَ : يا زَيدُ ، فَتَرفَع الأوَّلَ لأنَّهُ مُفرَدٌ، وتَنصبَ الثَّاني لأنَّهُ مُضَافٌ ، وإنْ شئتَ كان بَدَلاً من الأوَّلِ، وإنْ شئتَ كانَ عَطفَ بَيَانٍ ، أمَّا "بشر" في البَيتِ فالرِّوَايَةُ بالنَّصبِ و لَيسَ بالجَرّ (ابن جني ب ت ،ص277). و يَتَّفقُ البَغْدَاديّ مع المبرّد في رِوَايةِ البيتِ بالنَّصبِ(البغدادي ب ت،ص193) .هذا فَعطفُ البَيَانِ يُشبِهُ البَدَلَ، قال ابنُ السَّرَّاج : يُشبِهُ العَطفُ الصّفةَ و البدَلَ في أنَّهُ تابعٌ لما قبلَهُ في إعرابِهِ و يُفارقُهُ في أنّ الثَّاني في العَطفِ غَير الأوَّل ، والنَّعْتُ و البَدَلُ هما الأوَّلُ ففي نحو: زَيدٌ العَاقلُ ، فالعَاقلُ هُوَ زَيدٌ. و في نحو : مَرَرتُ بزَيدٍ أخيكَ ، فَأخُوك هُوَ زَيدٌ ، وأمَّا في قولك : قامَ زَيدٌ و أخوك ،فأخوك غير زيد.(ابن السَّرَّاج1996م،ص35) أمَّا عَطفُ البَيَان فهو تَبيينُ الكُنَى بالأسماءِ، و الأسماء بالكُنَى مثل : مررتُ بزيدٍ أبي عَليّ . بزيدٍ : جارٌّ و مجرورٌ ، وأبي عليّ عُطِفَ عليه عَطفُ بَيَانٍ لأنّك بيّنتَ الاسمَ بكنيتِهِ. وكذلكَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ الحُسَامِ و بِمُحَمَّدٍ بدر الدّين، فبيّنتَ الاسمَ باللَّقَبِ فَهُوَ عَطفُ بَيَانٍ (الهرمي2005م،ص985) و الفَرقُ بينَ عَطفِ البَيَانِ والبَدَلِ أنَّ عَطفَ البَيَانِ أمَّا عَطفُ البَيَان فهو تَبيينُ الكُنَى بالأسماءِ، و الأسماء بالكُنَى مثل : مررتُ بزيدٍ أبي عَليّ . بزيدٍ : جارٌّ و مجرورٌ ، وأبي عليّ عُطِفَ عليه عَطفُ بَيَانٍ لأنّك بيّنتَ الاسمَ بكنيتِهِ. وكذلكَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ الحُسَامِ و بِمُحَمَّدٍ بدر الدّين، فبيّنتَ الاسمَ باللَّقَبِ فَهُوَ عَطفُ بَيَانٍ (الهرمي2005م،ص985) و الفَرقُ بينَ عَطفِ البَيَانِ والبَدَلِ أنَّ عَطفَ البَيَانِ. وقالَ الصَّيمريّ : الفَرقُ بينَ عَطفِ البَيَانِ والبَدَلِ أنّهم يذكرونَ الأسماءَ التي ليسَ فيها مَعنى الفعل و يُتبعُونَها الأوَّلَ في الإعراب ويُسَمُّونَها عَطفَ البَيَان . والفَرقُ أنّ البَدَلَ تقديره أنْ يقَعَ موقعَ الأوَّل نَحو : رَأيتُ أخاكَ زَيداً ، إذَا أردتُ البَدَلَ، و ليسَ كذلك عَطف البَيَان لأنَّهُ تَبيينٌ عَن الأوَّلِ من غَير أن يُنوَى به غير مَوضعِهِ، وتقول :يا أخانا زَيداً عَلَى عَطفِ البيَانِ، ولَو أرَدتَ البَدَلَ لَقُلتَ :يا أخانا زَيدٌ؛ لأنَّ تقدير "زَيد" أنْ يَقَعَ مَوقعَ "أخانا"، وأنشَدَ :

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكريّ بِشرٍ.

فَهَذا عَطفُ بَيَانٍ و لا يَجُوزُ البَدَلُ؛ لأنَّهُ لو كانَ بَدَلاً لكانَ التَّقدير: أنا ابنُ التَّارِكِ بِشرٍ ، وهذا لا يَجوزُ؛ لأنَّهُ لا يُضَافُ ما فيه "أل" إلى ما ليس فيه "أل" .(الصَّيمري1982م،ص183)

ويُفَصّلُ السُّيوطيّ في هذه المسألةِ قائلاً : كُلُّ ما كانَ عَطفَ بَيَانٍ يَصلُحُ أنْ يَكُونَ بَدَلاً بخلافِ العَكس ؛لأنّ البَدَلَ لا يُشترَطُ فيه التَّوافقُ في التَّعريفِ و التَّنكيرِ ولا الإفرادُ و فرعَيهِ إلَّا

إذَا أُفردَ عن الإضافَةِ مَقرُوناً "بأل" أو لا (أي لا يكون) تابعاً لمنادَى مَنصُوبٍ أو مَضمُومٍ كقولِهِ(السيُوطي1985م،ص134) :

يا أخَوَينا عَبْدَ شَمسٍ و نَوْفَلا

وقولُك : يا أخانا الحَارثَ ، يا غُلامَ بشرٍ، يا أخانا زَيداً بالنَّصبِ، فإنّهُ يَتَعَيَّنُ في هذه الأمثلة كونِهِ عَطفَ بَيَانٍ ولا يَجُوزُ إعرابُهُ بَدَلاً لأنَّهُ في نيَّةِ تَقدير حَرفِ النِّداءِ فَيَلْزَمُ ضَمُّهُ نحو : يا زَيدُ الرَّجلُ . وَإذَا أُعربَ بَدَلاً فهنا يدخُلُ حَرفُ النِّداءِ على المُعَرّفِ بألْ و ذلك مَمْنُوعٌ. وكذلك تُمنَعُ البَدَلِيَّةُ إذَا كان المَتبُوعُ صِفَةً مُقترَنَةً بألْ، والتَّابِعُ خَالٍ منها نَحو: أنا ابنُ التَّارِكِ البَكري بِشرٍ ، فإنَّهُ لا تَجُوزُ البَدَليَّةُ لئلا يلزَم إضافَةُ المُعَرَّفِ بألْ إلى الخَالي منها (السيوطي1985م،ص133.134). ويَرَى ابنُ الحاجبِ أنَّ لافرقَ بينَ عَطفِ البَيَانِ وبَدَل الكُلّ مِنْ كُلّ " البَدَلُ المُطابقُ" (الاستراباذي1986م ،ص337) . و يَتَعَيَّنُ للبَدَليَّةِ إذَا كانَ التَّابعُ بلفظِ الأوَّلِ نحو قولِهِ تَعَالى : (وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جاثِيةٍ كُلُّ أُمَّةٍ تُدعَى إلَى كِتَابِهَا) الجاثية:28.قال الزَّجَّاج في توجيه إعرابِ الآيَةِ : قولُهُ عَزَّ و جَلَّ (وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جاثِيَةٍ كُلُّ أُمَّةٍ تُدعَى إلَى كِتَابِهَا) رفع "كُلُّ" بالإبتداء و الخَبرُ "تُدعَى إلى كتابِها" ، و مَنْ نَصَبَ جَعلَهُ بَدَلاً من "كل" الأوَّل، والمَعْنَى: تَرَى كُلَّ أمةٍ تُدعَى إلى كتابِها، و معْنَى جاثِيَةٍ: جالسَة عَلَى الرُّكَبِ(الفراء2005م،ص231)

و يُحدّدُ ابنُ عُصفُور الفَرقَ بينَ عَطفِ البَيَانِ والبَدَلِ في مَوضعَين: الأوَّلُ في اللَّفظِ ؛ وذلك أن يكونَ اسمُ الفاعلِ مُعَرَّفاً بأل مُضافاً إلى ما فيه "أل" واتبعَ ما أضيفَ إليهِ اسمٌ مُجَرَّدٌ من "أل" نحو: هذا الضَّاربُ الرَّجل زَيداً، فإنَّ زَيداً عَطفُ بَيَانٍ و لا يكونُ بَدَلاً ؛ لأنّ البَدَلَ في نيَّةِ أن يُباشر العاملُ، ويكونُ التَّقديرُ: هذا الضَّاربُ زَيدٍ ، وفي البدل لايُضافُ اسمُ الفاعلِ إلى ما فيهِ "أل" ومن ذلك: أنا ابنُ التَّارِكِ البَكري بشر. فبشر عَطْفُ بَيَانٍ. و الموضعُ الثَّاني: في بابِ النِّداءِ في مثل قول العَرَبِ: يا زَيدُ زيداً ، إنْ جَعلتَ "زيداً" بَدلاً لم يُنوَّن لأنَّهُ في نيَّةِ تكرار حَرفِ النِّداء ، وإن جعلتَهُ عَطفَ بَيَان كان منوناً ومن ذلك قول رؤبة (البغدادي ،ص116) :

إنّي وأسطارٍ سُطرْنَ سَطْرا لقائلٌ يا نَصْرُ نَصراً نَصْرَا

فنصر الثَّاني عَطفُ بَيَانٍ عَلَى الأوَّل و الثَّالث مَنْصُوبٌ عَلَى الإغراء أي: عَليكَ نَصراً (الزَّجَّاجي1998م،ص270).

وَيَرَى ابنُ مالكٍ أنّ كُلَّ ما كان عَطفَ بَيَان جازَ أن يَكُونَ بَدَلاً ، فإن اتَّحَدَ اللَّفظانِ البَدَلُ و المُبدَلُ منهُ في المَعنَى سُمّيَ بَدَلَ كُلّ من كُلّ ، وقد يتّحدانِ في المَعنَى و يكونُ مَعَ الثَّاني زيادَةَ بَيَانٍ كقراءةِ يعقوب " وَتَرَى كُلَّ أمَّةٍ جاثِيَةٍ كُلّ أمَّةٍ تُدعَى إلى كتابها " حَيثُ أبْدَلَ الثَّانيَةَ من الأولَى ؛لأنَّ في الثَّانيَةِ ذِكْرَ سَببِ الجُثُوّ (ابن عقيل1989م،ص432).

المحور الثَّاني: الفَرقُ بينَ عَطفِ البيَانِ والبَدَلِ

وقال ابنُ مالكٍ عن عَطْفِ البَيَانِ:عَطْفُ البَيَانِ تابِعٌ جَارٍ مَجرَى النَّعتِ الخالصِ في توضيحِ المَتبوعِ أو مُوَافقَتِهِ في التَّعْريفِ و التَّنكيرِ و الإفرادِ و التَّأنيثِ و التَّذكيرِ، ويَجُوزُ الحُكْمُ عَلَيهِ بالبَدليَّةِ إلَّا في نَحو : أنا ابنُ التَّاركِ البَكري بشر.ونَحو يا أخانا زَيداً . وَكُلّ تابعٍ حُكِمَ بأنَّهُ عَطفُ بَيَانٍ فَجَائزٌ جَعْلُهُ بَدَلاً إلَّا في مَوضعَينِ:

الأوَّلُ: أن يَكُونَ المَعْطُوفُ خالياً من الألفِ و اللَّام والمَعطُوفُ عليهِ مَقْرُوناً بهِما مجروراً بإضافَةِ صفَةٍ مَقرونَةٍ بهما نحو : أنا ابنُ التَّاركِ البَكري بِشرٍ، فَبِشرٍ عَطفُ بَيَانٍ ولا يَجُوزُ جَعْلُهُ بَدَلاً ؛ لأنَّ البَدَلَ في تَقدير إعادةِ العاملِ، والتَّاركُ لا يَصِحّ أنْ يُضَافَ إليهِ؛ إذ لا تُضَافُ الصِّفَةُ المَقرُونَةُ بألْ إلى عَارٍ منها . الثَّاني: أن يكُونَ التَّابعُ مُفرداً مُعْرباً و المَتْبُوعُ مُنَادًى نَحو : يا أخانا زَيداً ، فَزَيداً عَطْفُ بَيَانٍ ولو كان بَدَلاً لكانَ مَبنيّاً على الضّمّ (ابن مالك1977م،ص595).

و قد وَرَدَ رَأيُ ابن مالكٍ هذا في الألفيةِ حَيثُ قالَ :

وَ صالحاً لبدليَّةٍ يُرَى في غير يا غُلامَ يَعْمُرَا

و نَحو بشر تابع البكري وليس أن يُبدلَ بالمرضي

قال ابن عقيل شارحاً ذلك : قولُهُ: يَعْمُرا يَتَعَيَّنُ أن يكونَ عَطفَ بَيَانٍ، ولا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ بَدَلاً، ولو كان بَدَلاً لَكَانَ يَجِبُ بِنَاؤهُ عَلَى الضّمّ ؛لأنّ البَدَلَ عَلى نيَّةِ تكرَارِ العاملِ. و قولُهُ : ليسَ أن يُبدَلَ بالمرضيّ قَصَدَ التَّنبيهَ إلى مَذْهَبِ الفَرَّاءِ و الفَارسيّ حُيثُ يَجعَلان "بشرا" بَدلاً.(ابن عقيل1995م،ص42)

و يُوافقُ ابنُ النَّاظمِ والدَهُ ابنَ مالك رأيَهُ في الفرقِ بينَ عَطفِ البيَانِ و البَدلِ(ابن الناظم ب ت ،ص584).

ويَعترضُ ابنُ هشامٍ عَلَى ابنِ مالك في الفرقِ بينَ عَطفِ البيَانِ والبَدَلِ بِقولِهِ: قول ابن مالك: أنَّ عَطفَ البَيَانِ لا يَكُونُ بلفظِ الأوَّلِ، و يجوز ذلك في البَدَل بشَرطِ أنْ يَكُونَ مع الثَّاني زيادَةُ بَيَانٍ كقراءة يعقوب:(وَتَرَى كُلَّ أمَّةٍ ...) فيه نظرٌ من وجهين

أحدُهما : يقتَضي أنَّ البَدَلَ ليسَ مَبنيّاً للمُبدَلِ منهُ، وليس كذلك، ولهذا مَنَعَ سيبويهِ: مَرَرْتُ بي المسكينَ و بك المسكي و الثَّاني : أنَّ اللَّفظَ المُكَرَّرَ إذَا اتَّصَلَ بِهِ ما لم يَتَّصِلْ بالأوَّلِ اتَّجَهَ كَون الثَّاني بَياناً بما فيه من زيادَةِ الفائدَةِ و لذلك أجازُوا: يا زَيدُ زَيدَ اليَعْمُلاتِ(ابن هشام ب ت ،ص457).

ذكَر ابنُ هشَامٍ أنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ يُوجِبُونَ في النَّكرَةِ البَدليَّةَ، و يَخُصُّونَ عَطفَ البَيَانِ بالمعارفِ ، وهذا يُنْسَبُ إلى البصريين بينما أثْبَتَ الكوفيون و جَمَاعةٌ منهم الفارسي ،و ابن جنيّ ، و الزَّمخشريّ ، و ابن مالك ، وولده خلافَ ذلك؛ بأنَّ عَطفَ البيَانِ يَكُونُ من النَّكرةِ و المعرفَةِ(ابن مالك2001م،ص310) .أمَّا الأزهري فَيُوَجِّهُ القراءةَ في الآيةِ السَّابقَةِ بقولِهِ: قَرأ يَعقوبُ وَحْدَهُ " كُلَّ أمَّةٍ " بالنَّصبِ و قَرَأ الباقُونَ "كلُّ أمّةٍ " بالرَّفعِ؛ فَمَنْ نَصَبَ جَعَلَهُ بَدَلاً من قولِهِ: وترى كُلَّ أمَّةٍ جاثية،... وَمَنْ قَرَأ بالرَّفعِ فَرَفَعَ بالابتداءِ، والخَبرُ " تُدعَى إلى كتابها " (الأزهري1999م،ص446). استدَلَّ ابنُ مالك بقراءةِ يعقوب وهيَ قراءةٌ صحيحَةٌ كما ذَكَرَ الأزهري، ووافَقَ رَأيُ ابن مالكٍ رَأيَ الزَّجَّاج في إعراب الآيةِ عَلَى البَدَلِ كوجهٍ من أوجُهِ إعرابِها ، بينَما جاءَ اعتراضُ ابن هشامٍ استناداً عَلَى مُخالَفَةِ ابن مالك لرأيِ سيبويهِ، وهذا غَيرُ مُبرَّر لخطإ ابن مالكٍ لأنَّهُ استَنَدَ عَلَى قراءةٍ صحيحةٍ.

و يُوافقُ الأشمُوني ابنَ هشامٍ في رأيِهِ مُعترضاً عَلَى رَأيِ ابنِ مالك ويُحَدِّدُ الفرقَ بينَ عَطفِ البَيانِ و البَدَلِ في ثَمَانِ مَسائل :

الأولى : إنَّ العَطفَ لايَكُونُ مُضمراً و لا تابعاً للمُضمرِ؛لأنَّهُ في الجَوَامد نَظيرُ النَّعْتِ في المُشْتَقّ.

الثَّانيةُ :إنّ البَيَانَ يُخالفُ مَتبُوعَهُ في تَعريفِهِ و تنكيرِهِ.

الثَّالثةُ : العَطفُ لا يَكونُ جُملةً بخلافِ البَدَلِ .

الرَّابعَةُ : العَطفُ لايكون تابعاً لجملَةٍ.

الخامسَةُ : العَطفُ لايَكُونُ فعلاً تابعاً لفعلٍ .

السَّادسَةُ :العَطفُ لا يكونُ بلفظِ الأوَّلِ بخلافِ البَدَلِ، فإنَّهُ يَجُوزُفيه ذلك، هكذا قال ابنُ مالكٍ و ابنُهُ وفيه نَظَرٌ .

السَّابعَةُ :إنَّ العَطفَ ليسَ في نيَّةِ إحلالِهِ مَحَلّ الأوَّلِ بخلافِ البَدَلِ.

الثَّامنَةُ : إنَّهُ ليسَ في التَّقدير من جملةٍ أخرى بخلاف البَدَلِ.(الأشموني1998م،ص79)

المحور الثالث:العَطْفُ عَلَى عاملين

واعترضَ ابنُ هشامٍ عَلَى ابن مالكٍ فقال:مُنِعَ العَطفُ عَلَى مَعمُولَي أكثر من عاملين نحو:إنَّ زَيداً ضَاربٌ أبوه لَعَمْرو،وأخاك غلامه بكرٌ.وأمَّا مَعمُولا عاملين فإنْ لم يَكُنْ أحَدُهُما جارّاً . فَقالَ ابنُ مالك . فهو مُمْتَنِعٌ إجماعاً وليس كذلك بل نَقَلَ الفارسي الجَوَازَ مُطلقاً عن جماعَةٍ منهم الأخفش(ابن هشام ،486)فاعتراض ابن هشام جاء عَلَى نَقلِ ابن مالك للمَنعِ بإجماعِ النُّحَاةِ، وهذا غَير دَقيقٍ لأنَّ الفارسي نَقَلَ الجَوَازَ عن الأخفش وقد وَافَقَ ابنُ هشامٍ بأنَّ نقْلَ ابن مالك الإجماع عَلَى المَنعِ غَيرُ جيّد، وَيبْدُو أنَّ ابنَ مالكٍ قد أخَذَ بِرَأيِ جُمهُورِ النُّحَاةِ في هذه المسألة دُونَ الالتفاتِ إلى رَأيِ الأفرادِ كالأخفش تَعَدَّدَتْ آراءُ النُّحَاةِ في جَوَازِ العَطفِ عَلَى عاملين مُختَلفينِ في الإعراب كالمَرفُوع و المَنْصُوبِ،أومُتَّفَقَينِ كالمَرفُوعَينِ أوالمَنْصُوبَينِ،فَعندَ سيبويهِ لا يَصحُّ أنْ نَعْطفَ عَلَى مَعمولي عاملين قال :لا تَقول:ما أبو زينب ذاهباً،ولا مُقيمَةٌ أمُّها ،بالرَّفعِ ولو نَصَبتَ مُقيمَةً لم يَجُزْ؛لأنَّهَا ليست من سَبَبِهِ ولا يُعطَفُ عَلَى عاملين(سيبويه ب ت،ص31).يَرَى المُبَرّد رَأيَ سيبويهِ يَقُولُ:إنَّ العَطفَ عَلَى عاملينِ جائزٌ عندَ أبي الحَسَنِ الأخفش؛فقد استَدلّ بقولِهِ تَعَالى في قراءةِ بَعْضِ النَّاسِ:(وَفِي خَلْقِكُمْ وَما يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آياتٌ لِقَومٍ يُوقِنُونَ)الجاثية:4. بجَرِّالآيات وهي في مَوضعِ نَصبٍ،و مثل قولِهِ تَعَالى:(لَعَلَى هُدًى أو في ضَلالٍ مُبِينٍ سبأ:24 , و غَلطَ أبو الحَسَن في الآيتين جَميعاً ؛لأنّ الكَلامَ ابتدأ (إنَّ في السَّمَوَاتِ و الأرضِ لآياتٍ للمُؤمنينَ) الجاثية:3 .(وَ في خَلْقِكُمْ وَما يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آياتٌ لقَومٍ يُوقنُونَ* و اختلاف اللَّيلِ و النَّهَارِ وَما أنزَلَ اللهُ مِن السَّمَاءِ مِن رِزْقٍ فَأحيا بِهِ الأرضَ بَعْدَ مَوتِها وَ تَصريفِ الرِّياحِ آياتٌ لقَومٍ يَعْقلُونَ) الجاثية :4،5 . فَقَد عَطَفَ عَلَى "إنَّ" وهذا عندَنا غَيرُ جائزٍ(المبرد،ص195) ويُبيّنُ الأزهريّ أوجُهَ القراءآت في قولِهِ تَعَالى:(وتصريف الرياح آيات) قال : قَرَأ حَمزَةُ و الكسائي و الحَضرَميّ خَفضاً ، و قَرَأ الباقُونَ رَفْعاً؛ فَمَنْ قَرَأ بالخَفْضِ فَهْيَ في مَوضعِ نَصبٍ ؛لأنَّهُ مَعطُوفٌ عَلَى قولِهِ :(إنّ في السموات و الأرض لأيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبثُّ من دابة آيات)فهُما أشْبَهُ لإنْ المُضْمَرَةِ ، وَ مَنْ قَرأ "آياتٌ" بالرَّفْعِ فهو على وَجْهَين :

أحدُهُما : استئنافٌ عَلَى مَعْنَى "وفي خَلقِكُمْ آياتٌ "

و الثَّاني :يَجُوزُ أنْ يَكُونَ مَرفوعاً عَلَى أنَّهُ خَبَرُ "إنّ" كقولك :إنَّ زَيداً قائمٌ و عَمراً ، وَيَجُوزُ وعَمْرٌو، عَلَى: عَمْرٌو قائمٌ .(الأزهري،ص445) يُوافقُ ابنُ السَّرَّاج المُبرّد في مَنعِ العَطفِ علَى عاملينِ وَ يُعَلِّلُ ذلكَ بأنَّهُ يُؤدِّي إلى الإحالَةِ، كأن يكون العاملُ ناصباً وَ رافعاً في آنٍ واحدٍ، وقال:أجازَ الأخفشُ ذلك مُحْتَجّاً بقولِ العَرَبِ: ما كُلُّ سَوداءَ ثَمرَةٌ ولا بَيضاءُ شَحْمَةٌ، فَعَطَفَ علَى"كُل"و "ما" وهذا لايَجُوزُ.أمَّا ما استَدَلّ بِهِ من قولِهِ تَعَالى : فليسَ فيه عَطفٌ علَى عاملين إنَّما هو تكريرٌ للتَّأكيد.(ابن السَّرَّاج،ص324)

وقال ابنُ عُصفُور:العَطفُ عَلى مَعمولَي عاملين لا يَجُوزُ؛لأنَّهُ يُؤدِّي إلى أن يَنُوبَ شَيءٌ عن آخر، ففي قولك:مَرَّ زيدٌ بعَمرٍو و بَكْرٍ وخالدٌ.فتَعطفَ "بكر" على "عمرو" و"خالد"على "زيد" فَتَنُوبَ الواوُ منابَ"مَرّ"وهو العاملُ في "زيد"وَ منابَ الباءِ وهي العاملةُ في "عَمرو".(ابن عصفو1998م) وَ ذَكَر ابنُ الحاجب أنَّ العَطفَ عَلَى عاملين لا يَجُوزُ إلَّا عند الفرَّاء و الأخفش و مَنَعَهُ المتأخرُونَ من النُّحَاةِ كالأعلم الشَّنتمري (الاستراباذي،ص324) و هذه المسألة جائزةٌ عند الكوفيين بينما مَنَعَ البصريون ذلك إلَّا الأخفش.قال الصَّيمريّ مُفنّداً رأي المبرّد و ابن السَّرَّاج:اعلم أنَّ العَطفَ علَى عاملين لا يَجُوزُ عند أكثر النّحويين فلا يَجُوزُ عندهم:قامَ زَيدٌ في الدَّار و القَصر عَمرٌو،علَى تقدير و في القَصر عَمرٌو،و معنى قولنا:عَطفٌ على عاملين هو أنَّ "قامَ" عَمَلَ في" زيد" الرَّفعَ ،و"في" عَمَلَتْ في الدَّار الجَرَّ،فإذا قلت: و القَصرِ عَمرٌو فَقَد جَرَرْتَ القَصر بالعَطفِ على الدَّار ،و رفعتَ عَمراً بالعطفِ علَى زَيد،فقد عَطَفتَ عَلى عاملين هما"قام"و "في"،و إنَّما لم يجُزْ هنا لأنَّ حَرفَ العَطفِ يَنُوبُ عن العامل و يُغنِي عن إعادتِهِ،ففي قولك:قامَ زيدٌ و عَمْرٌو فإنَّ الواوَ أغنَتْ عن إعادَةِ " قام" فَلَمَّا كان حَرفُ العَطفِ كالعاملِ في نيابَتِهِ عنه و إيجادِهِ للإعراب الذي يَقْتَضيهِ العاملُ الأوَّلُ للثَّاني،و كان العاملُ الواحدُ لايَعمَلُ عَمَلين مُختَلِفينِ وَجَبَ لمَا يَقُومُ مقامَهُ ألَّا يَنُوبَ عن شَيئينِ مُختَلفينِ لأنَّهُ لَمَّا كان الأصلُ و هو العاملُ لا يَجُوزُ أنْ يَعمَلَ عَمَلينِ وَجَبَ في الفَرعِ الذي يَقُومُ مقامَهُ ألَّا يَعمَلَ عَمَلينِ لأنَّ الأصلَ أقوَى من الفَرعِ (الصيمري،145).

وقَد أجازَ الأخفشُ العَطفَ عَلى عاملينِ مُحتَجّاً بقولِهِ تَعَالَى: (إنَّ في السَّمَوَاتِ وَ الأرْضِ لآياتٍ للمُؤمنينَ وَ اختلافِ اللَّيلِ وَ النَّهارِ...)الجاثية:3،4 فقال:وَ اختلاف اللَّيل و النهار مَجرُورٌ بالعَطفِ عَلَى ما عَمَلَتْ فيه"إنَّ" فالواوُ عنده عَلَى هذا عَطَفَتْ على عاملين جارٌّ وهو"في"وناصبٌ وهو"إنَّ".و رَدَّ أبو العبَّاس المُبرد هذه القراءةَ ،و رَفَعَ "الآيات" في الآيتين الأخيرتين ليخلص من العطفِ علَى عاملين فألزمَ مثلَ ما فَرَّ منهُ و ذلك أنَّهُ جَرَّ"و اختلاف الليل" بالعَطفِ عَلَى ما عَمَلَتْ فيه "في" و رَفَعَ "الآيات بالإبتداء عَطفاً علَى مَوضعِ "إنَّ"،وهذا عَطفٌ عَلَى عاملين أيضاً و هما "في" و موضع "إنَّ" الذي هو الإبتداء.و سوَّى ابنُ السَّرَّاج بين الرَّفعِ و الجَرِّ و الكَسرِ في الآية الثالثةِ علَى أنَّهُ ليسَ فيها عَطفٌ علَى عاملين،فَغلَّطَ الأخفشَ و أبا العبَّاس

فيما ذهبا إليه من العَطفِ علَى عاملين فيمن جَرَّ و وَجَّهَهُ علَى وَجهٍ حَسَنٍ وهو التَّكرير للتَّأكيد،و ذلك ليُخرجَهُ من العَطفِ علَى عاملين،وهو نحو: إنَّ زيداً في الدَّارِو البيتِ زيداً،فهو جائزٌ بإجماعٍ.(الصيمري،ص146)

و خلاصَةُ القولِ إنَّ العَطفَ علَى عاملين عَيبٌ عند مَنْ أجازهُ ،و في هذا دليلٌ عَلى أنَّهُ لايَجُوزُ حَمْلُ "الآيات" علَى العَطفِ عَلَى العاملين ؛لأنَّ القرآنَ لا يُحمَلُ علَى شَيءٍ فيهِ عَيبٌ ،و قد قُرِئَ "آيات" بالكَسرِ و تأويلُهُ ما ذَكَرَهُ ابنُ السَّرَّاج دُونَ ما ذَكَره الأخفشُ و غَيرُه،و كذلك جميعُ ما يُحتَجُّ بِهِ في العَطفِ علَى عاملين يَخرجُ عَلى العَطفِ عَلى عاملٍ واحدٍ.(الصيمري،ص146)

وقال ابنُ مالك: و أجاز الأخفشُ العَطفَ علَى عاملينِ إنْ كانَ أحدُهُما جارّاً و اتَّصَلَ المَعطُوفُ بالعاطفِ، و بيَّنَ ابنُ عقيل ذلك بقولِهِ نحو:إنَّ في الدَّار زَيداً و الحُجرَةِ عَمراً.وهذا أحَدُ قولي الأخفش في المسألةِ و شَرطُهُ حينَئذٍ أنْ يَتَقدَّمَ المَجرُورُ المعطُوفَ سَوَاءً تَقَدَّمَ المَجرُورُ المَعطُوفَ عَليهِ أو تأخَّرَ، فلو قُلْتَ: و عَمْراً الحُجرةِ لم يَجُزْ،و القولُ الآخرُ عن الأخفش المَنْعُ كما هو المَعرُوفُ عن سيبويهِ، و من النَّحويين مَنْ أجازَ ذلك مَعَ كُلّ عاملٍ،ذَكَرَه الفارسي و نَسَبَهُ للأخفش فَيَجُوزُ عَلَى هذا :كان آكلاً طَعَامَكَ زيدٌ و تَمْراً عَمْرٌو. وَنقَلَ ابنُ مالك :الإجماعُ عَلَى مَنعِ ذلك غَيرُ جيّدٍ.(ابن مالك،ص471)،(السيوطي،ص190)

و قد ذَكَرَ ابنُ مالك أنَّ الأخفشَ و السِّيرَافِيّ أجازا العَطفَ علَى عاملين،و لكنَّهُ يَمنَعُ ذلك،قال:و المُصَحِّحُ لقولي: لذا شَهْدٌ و خالد صَبرٌ، ولقول النَّحويينَ: في الدَّارِ زَيدٌ و الحُجرةِ عَمْرٌو،قولُه تعالى: (و في خَلْقِكُمْ وَ ما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ لقومٍ يُوقنُونَ وَ اختِلافِ اللَّيلِ وَ النَّهارِ) الجاثية:4،اعترضَ ابنُ هشام علَى ابنِ مالكٍ فَقَالَ: مُنِعَ العَطفُ عَلَى مَعمولَي أكثر من عاملين نَحو :إنَّ زَيداً ضاربٌ أبوهُ لَعَمْرُو وأخاكَ غلامَه بَكرٌ.و أمَّا مَعمُولا عاملين فإنْ لم يَكُنْ أحدُهُما جَارّاً فَقَالَ ابنُ مالك:هو مُمتَنعٌ إجماعاً،وليست كذلك بل نَقَلَ الفارسي الجَوَازَ مُطلقاً عن جماعةٍ منهم الأخفشُ.(ابن هشام،ص486)

هذا،فقَد جاءَ اعتراضُ ابن هشام عَلَى نَقلِ ابن مالك للمَنعِ بإجماعِ النُّحَاةِ،و هذا غَيرُ دَقيقٍ؛لأنَّ الفارسي نَقَلَ الجَوَازَ عن الأخفشِ،و قد وَافَقَ ابنُ هشامٍ بأنَّ نَقْلَ ابنِ مالك

الإجماعَ عَلَى المَنعِ غَيرُ جيّد،و يبْدُو أنَّ ابنَ مالك في هذه المسألة قَدْ أخَذَ برَأيِ جُمهُور النُّحَاةِ دُونَ أنْ يَلتَفتَ إلى آراءِ الأفرادِ كالأخفشِ.

الخاتمة

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان:اعتراضات ابن هشام على ابن مالك في العطف،و كان الهدفُ منها تجلية أنواع العطف، و توضيح الفرق بين عطف البيان و البدل ،ثُمَّ عرض اعتراضات واختلافات ابن هشام مع ابن مالك في آرائه حول العطف على أكثر من عاملين،و اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي،و توصلت إلى النتائج الآتية:

1. كلٌّ من ابن هشام والأشموني يعارضان ابن مالك في الفرق بين عطف البيان والبدل .
2. اعتمد ابن مالك في رأيه على رأي جمهور النحاة ، و على قراءة يعقوب . مع صحتها . وهو ليس من القراء العشرة .
3. خالف ابن مالك سيبويه في بعض المسائل.
4. وافق ابن مالك رأي الزجاج في إعراب الآية على البدل.

المصادر و المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: ثبت المصادر و المراجع

1. الأزهري ،أبو منصورالأزهري 1999م ،معاني القراءآت (ط1 دار الكتب العلمية) بيروت

2. الاستراباذي،رضي الدين 1986م ، الكافية في النحو،(ط3،ج1 دار الكتب العلمية) بيروت.

3. الأشموني،أبو الحسن علي نور الدين بن محمد1998م،شرح الأشموني،(ط1 دار الكتب العلمية)بيروت

4. البغدادي،عبد القادر بن عمر ب ت،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،(ط ،ج2مكتبة الخانجي)مصر

5. السيوطي ،جلال الدين بن عبد الرحمن1985م،همع الهوامع شرح جمع الجوامع،(ط1 دار،ج3 الكتب العلمية) بيروت.

6. الصَّيمري،1986م،التَّبصرة و التَّذْكرة،(ط1،ج2 دار الفكر) دمشق .

7. الفرَّاء،أبو زكريا يحيى بن زياد 2005م،معاني القرآن و إعرابه،(ط دار الحديث،ج1)القاهرة

8. الفيروزآبادي،مجد الدين بن يعقوب 1997م،القاموس المحيط،(ط1 داراإحياء التراث)،بيروت

9. المبرد،أبو العباس محمد بن يزيدب ت،المقتضب(ط1 دار الكتب العلمية،ج2)بيروت

10. الهرمي، عمر بن عيسى 2005م ،المحرر في النَّحو ،(ط1 دار السلام للنشر)مصر

11. ابن جني،أبو الفتح عثامن بن جني ب ت ،اللمع في العربية،(ط مكتبة النهضة) بيروت

12. ابن عصفور،أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد1998م، شرح جمل الزَّجاجي ،(ط دار الكتب العلمية،ج1) بيروت .

13. ابن عقيل،بهاء الدين عبد الله بن عقيل1995م،شرح ابن عقيل،(ط المكتبة العصرية،ج2)مصر.

14. ابن عقيل،بهاء الدين عبد الله بن عقيل1989م،المساعد على تسهيل الفوائد،(ط1 دار الفكر،ج2) دمشق.

15. ابن السَّرَّاج،أبوبكر بن السراج1996م،الأصول في النّحو ،(ط3 ،ج2مؤسسة الرسالة) بيروت

16. ابن مالك،أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك1977م، شرح عمدة الحافظ و عدة اللَّافظ(ط مكتبة العاني) بغداد.

17. ابن النَّاظم،بدر الدين محمد بن محمد ب ت،شرح ألفية ابن مالك ،(ط دار الجيل) بيروت

18. ابن هشام،جمال الدين عبد الله بن هشام ب ت،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،(ط دار الفكر ،ج2) بيروت .

19. ابن هشام،جمال الدين عبد الله بن هشام 2001م،شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،(ط المكتبة العصرية،ج3) مصر .

20. ابن يعيش،،موفق الدين ابن يعيش ب ت،شرح المفصل (ط المكتبة المنبرية،ج2) مصر.

21. سيبويه،أبوعثمان عمرو بن قنبر ب ت،الكتاب،(ط1دار الكتب العلمية،ج1) بيروت